

Distr.: General  
13 October 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

محضر موجز للجلسة 36

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، 13 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/00

الرئيس: السيد باليك ..... (تشيكيا)

## المحتويات

البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات (تابع)

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن تدرج التصويبات في مذكرة وأن تدرج أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).  
وأي محاضر مصوّبة لجلسات اللجنة العلنية في هذه الدورة سيعاد إصدارها لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.



الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة 15/35.

**البند 10 من جدول الأعمال: المساعدة التقنية وبناء القدرات (تابع) (A/HRC/53/L.25/Rev.1)**

1- الرئيس: قال إن آثار الميزانية البرنامجية على جميع مشاريع القرارات قيد النظر في هذه الجلسة تُشِرَت على الشبكة الخارجية للمجلس.

مشروع القرار A/HRC/53/L.25/Rev.1: تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان في كولومبيا من أجل تنفيذ توصيات لجنة إيضاح الحقيقة والتعويض وعدم التكرار (تابع)

2- الرئيس: دعا أعضاء المجلس إلى الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت على التعديل الشفوي الذي اقترحه وفد باكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي في الجلسة السابقة.

البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

3- السيدة دانكان فيلالوبوس (كوستاريكا): قالت إن وفد بلدها يعارض بشدة التعديل المقترح وإنه مندهش لتقديمه. وإن المجلس معروض أمامه مشروع قرار مقدم من البلد المعني، كولومبيا، يدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى التعاون معه في تلبية احتياجات البلد وأولوياته في ميدان حقوق الإنسان. ونص مشروع القرار متماشي تماماً مع قرارات المجلس وتستند لغته إلى مبدأ عدم التمييز وإلى الإطار القانوني للبلد. ويحيط مشروع القرار علماً بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، الذي لاحظ أن الناس يتأثرون بالعنف على أساس ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية. ولا يعدو ذلك عن كونه يعكس الواقع في البلد. وقد أبدى الوفد الكولومبي مرونة في إعادة صياغة النص واستخدم لغة معترفاً بها في قرارات المجلس والجمعية العامة.

4- ومضمون التعديل المقترح عدائي ويتعارض مع النداءات المتكررة داخل المجلس لاتخاذ قرارات تتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتكون مقبولة لدى البلدان المعنية. والصياغة الحالية لمشروع القرار ليس لها أي تأثير على الإطلاق على أي بلد آخر غير كولومبيا. ولذلك، يدعو وفد بلدها أعضاء منظمة التعاون الإسلامي إلى سحب التعديل المقترح. وإلا فإن كوستاريكا ستصوت ضد التعديل المقترح وتحث جميع الأعضاء على أن يحذوا حذوها.

5- السيدة منديز إسكوبار (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يرفض التعديل الذي اقترحته باكستان في اللحظة الأخيرة باسم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد حال التأخر في تقديم الاقتراح دون أي إمكانية لإجراء مفاوضات بناءة. وطبيعة التعديل المقترح عدائية لأنه يهاجم سيادة كولومبيا لتحديد مصالحها وأولوياتها وتحدياتها على الصعيد الوطني، بما في ذلك فيما يتعلق بالتعاون التقني مع المفوضية. وقد كتبت كولومبيا مشروع القرار، من أجل كولومبيا، ولا يوجد أي بلد في وضع أفضل من كولومبيا، بوصفها دولة ذات سيادة، لمعرفة احتياجات ذلك البلد لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وستصوت المكسيك ضد التعديل المقترح وتحث جميع الأعضاء على أن يحذوا حذوها.

6- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة مشروع القرار بالصيغة التي قدمتها كولومبيا ويرفض التعديل المقترح الذي يسعى إلى إصدار تعليمات إلى الحكومة الكولومبية بشأن الكيفية التي ينبغي لها أن تقيم بها التحديات المشروعة في مجال حقوق الإنسان في بلدها. فكولومبيا وحدها هي الأقدر على التعبير عن احتياجاتها الخاصة، دون ضغوط لفرض رقابة على آرائها. والتعديل المقترح محاولة ساخرة لدحر التقدم الذي أحرزه المجلس في الاعتراف بالاحتياجات المشروعة لحقوق الإنسان. وينبغي لجميع الأعضاء أن يرفضوا هذا الاقتراح العدائي الذي يتعارض مع روح البند 10 من جدول الأعمال وغرضه.

7- السيدة نويلا هيرمانسدورفر (هندوراس): قالت إن مشروع القرار قدمته كولومبيا ممارسة لسيادتها الكاملة، بغية توطيد السلام الدائم من خلال التعاون التقني وبناء القدرات. وأضافت أن وفد بلدها يأسف لأن التعديل المقترح قُدم في وقت متأخر جداً، دون إمكانية مناقشة النص. وينبغي تقديم التعديلات بروح بناءة، مع مراعاة آراء البلد المعني. ويؤيد وفد هندوراس مشروع القرار بالصيغة التي اقترحتها كولومبيا ويرفض أي محاولة لتعديل الإشارات إلى سياق البلد والحقائق التي أدت إلى إعداده. وقد عملت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معاً في تضامن، بما في ذلك جهد بارز من كوبا، لتحقيق سلام دائم في كولومبيا.

8- السيد بونافونت (فرنسا): قال إن وفد بلده سيصوت ضد التعديل الذي اقترحه باكستان باسم منظمة المؤتمر الإسلامي. واقترح تعديل مشروع قرار قبل ساعات قليلة من الموعد المقرر لاعتماده أمر يؤسف له لعدة أسباب. وهو لا يخدم مصلحة البلد المقدم لمشروع القرار، الذي صاغ النص بلغة يراها مناسبة؛ ولا شعب كولومبيا، الذي ينتظر توطيد السلام وتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والتعاش و عدم التكرار التي ستستفيد من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء؛ ولا المفوضية، التي أشارت على وجه التحديد في تقريرها إلى الدورة الثانية والخمسين للمجلس إلى مجتمع الميم الموسع بين ضحايا العنف الذي ترتكبه جهات فاعلة مسلحة.

9- وأوضح أن المفوضية تعمل على حماية الناس من العنف والتمييز، مما يعني أي شكل من أشكال التمييز، بما في ذلك عندما يكون قائماً على الهوية الجنسانية أو التوجه الجنسي. وينطبق ذلك بالتأكيد على قتل الناس بسبب هويتهم. والسعي إلى إزالة الإشارات إلى التوجه الجنسي والهوية الجنسانية من نصوص حقوق الإنسان هو محاولة لإنكار واقع إنساني يقع على عاتق المجلس واجب حمايته. وقال إن الوفد الفرنسي يهيب بجميع أعضاء المجلس إلى التصويت ضد التعديل المقترح.

10- السيد مانلي (المملكة المتحدة): قال إن التعديل اقترح في اللحظة الأخيرة وبخبط. وقال إن وفده يؤيد تأييداً تاماً مشروع القرار بصيغته الأصلية ورغبة البلد المعني في التماس دعم المجتمع الدولي في مساعيه. وقد استمع المجلس بانتظام إلى مناقشات بشأن أهمية أن تحظى القرارات القطرية بتأييد البلد المعني. وفي الحالة قيد النظر، اتخذت كولومبيا مبادرة جديرة بالثناء لتلقي المساعدة ذاتها المتوخاة في إطار البند 10 من جدول الأعمال. ومع ذلك، فقد اقترح التعديل لكسر توافق الآراء وتحدي الأولويات الوطنية للبلد وإحساسه باحتياجاته.

11- وأفاد بأن مشروع القرار في صياغته الأولية يكتفي بسرد مختلف المجموعات والمجتمعات المحلية التي تضررت بشكل غير متناسب من الصراع الذي دام عقوداً من الزمن، على النحو الذي حددته مفوضية حقوق الإنسان وحكومة كولومبيا. وحث أعضاء المجلس على عدم التشكيك في الجهود التي تبذلها الحكومة لحماية حقوق الإنسان لجميع سكان البلد، بمن فيهم الأشخاص الأكثر ضعفاً بسبب ميلهم الجنسي. وقال إن وفد بلده سيصوت ضد التعديل المقترح.

12- السيد فيليغاس (الأرجنتين): قال إن ملايين الأشخاص يعانون من التمييز بين سكان العالم بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسانية. وحذف إشارة إلى هؤلاء الأشخاص من قرار ما لن يجعلهم يختفون؛ بل سيبقون في الوجود وسيظلون يعانون من العنف والتمييز. وقد قدمت كولومبيا مشروع قرار تطلب فيه المساعدة التقنية من مفوضية حقوق الإنسان من أجل ضمان ألا يعاني الشعب الكولومبي في المستقبل كما عانى لسنوات عديدة في الماضي. وبالنسبة للشعب الكولومبي، من الحيوي أن تعالج هذه المساعدة التقنية حالة الأشخاص في الفئات المعنية. وإنها مسألة تضامن دولي. وقال إن وفد بلده سيصوت ضد التعديل المقترح وسيؤيد اعتماد مشروع القرار بصيغته الأصلية.

13- السيدة ستاش (ألمانيا): قالت إن وفد بلدها، بوصفه من مقدمي مشروع القرار، لا يمكنه قبول التعديل المقترح، الذي قُدّم قبل دقائق فقط من الموعد المقرر لاعتماد مشروع القرار. وكون مشروع القرار قدمه وصممه البلد المعني وحده أمر يستدعي في حد ذاته احترام جميع أعضاء المجلس، لا سيما أنه قُدّم في إطار البند 10 من جدول الأعمال، الذي يتناول التعاون التقني. وينبغي للمجلس أن يضع في اعتباره الحجج التي قدمت في ظروف مماثلة بشأن الحاجة إلى احترام موقف البلد الداعي إلى اعتماد قرار ما.

14- وقد بذلت كولومبيا جهوداً كبيرة لتحقيق السلام وهي تطلب من المجلس أن يدعمها. وكولومبيا تستحق من المجلس أن يعتمد مشروع القرار بصيغته المقدمة. واختتمت قائلة إن وفدها يؤيد مشروع القرار بصيغته الأصلية تأييداً تاماً ويرفض رفضاً شديداً التعديلات المقترحة. وسيصوت ضده وبهيب بجميع الأعضاء إلى أن يحذوا حذوه.

15- وبناءً على طلب ممثل شيلي، أُجري تصويت مسجل.

*المؤيدون:*

إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، باكستان، بنغلاديش، الجزائر، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، غامبيا، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، ماليزيا، المغرب، ملديف.

*المعارضون:*

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بلجيكا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تشيكيا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

*الممتنعون:*

بنن، فييت نام، ملاوي، الهند.

16- ورفض التعديل الذي اقترحه شفويّاً وفد باكستان بأغلبية 22 صوتاً مقابل 20، وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت.

17- الرئيس: دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار [A/HRC/53/L.25/Rev.1](#).

*البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت*

18- السيد مهدي (باكستان): قال إن اقتراح التعديل الشفوي الذي قدمه وفد بلده باسم منظمة المؤتمر الإسلامي كان محاولة بناءً لضمان أن يحظى مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن، وهو ما يستحقه. وأعرب عن تأييد وفده الكامل لتقديم المساعدة التقنية إلى كولومبيا وتضامنه الكامل مع شعب كولومبيا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهو لا يعتبر إدراج مصطلح مثير للجدل وغير توافقي أمراً محورياً بالنسبة لهدف مشروع القرار. وقد قُدّم الاقتراح قبل أسبوع من النظر في مشروع القرار. وبالتالي لا يمكن وصفه بأنه محاولة ساخرة مقدمة في اللحظة الأخيرة.

19- وقد دأب عدد من الدول الأعضاء، بما فيها دول منظمة التعاون الإسلامي، على الاحتجاج بأن القرارات والوثائق التي تشير إلى التعاون التقني ووثائق الميزانية ينبغي ألا تُستخدم كوسيلة لتطبيع مصطلح مثير للجدل وغير مقبول لمجموعة كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما يبدو بوضوح من

التصويت على التعديل المقترح. وقال إن نمط اعتراض وفد بلده المستمر على استخدام هذه المصطلحات هو نمط علني ومعروف جيداً. ومن ثم فقد فوجئ بإدراج هذه الإشارة بشكل ضار في المشروع، حيث إن أثرها الوحيد هو تعريض التضامن والتعاون للخطر والتحريض على استقطاب المحادثات. واستخدام هذه المصطلحات في وثائق الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية له أثر معياري مضلل ويمكن استغلال استخدامها المتسق لتبرير عالميتها زوراً. وقد تكرر تأكيد هذا الموقف في مناسبات عديدة وفي العديد من المحافل. وفشل التعديل المقترح بترك وفد بلده في وضع لا يسمح له بالانضمام إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار، ولذلك فإنه يدعو إلى إجراء تصويت. وستمتنع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن التصويت.

20- الرئيس: قال إنه يفهم أن شيلي سحبت مشاركتها في تقديم مشروع القرار وطلبت الإدلاء ببيان تليلاً للتصويت قبل التصويت.

21- السيدة فوينتيس خوليو (شيلي): قالت إن وفد بلدها يأسف لكون المبادرة تتطلب إجراء تصويت. فكولومبيا تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي للمضي قدماً في جهودها الرامية إلى ضمان الحقيقة وعدم التكرار، وهما عنصران حاسمان لتوطيد السلام. ومضمون مشروع القرار يتماشى مع التقرير الذي قدمته المفوضية فيما يتعلق بحالة الفئات الضعيفة، وصياغته خاصة بكولومبيا. وقد اعترفت كولومبيا بالتحديات الخاصة التي تواجهها الفئات المعنية. ويركز مشروع القرار على استمرار سنوات عديدة من تعاون البلد مع المفوضية ويضع احتياجات هذه الفئات في صميم عملية العدالة الانتقالية.

22- ومشروع القرار مثال على ما كانت دول كثيرة ترغب في تحقيقه عندما أنشئ المجلس. ولدى شيلي معرفة مباشرة بالجهود الجادة المطلوبة للتغلب على تاريخ من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وقد كان دعم المجتمع الدولي حيواً لتحويلها الديمقراطي. ومن ثم فإن وفد بلدها يتحمل مسؤولية دعم كولومبيا في سعيها إلى المصالحة والحقيقة والعدالة. ولذلك فإنها تهيب بأعضاء المجلس إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

23- وبناءً على طلب ممثل باكستان، أُجري تصويت مسجل.

*المؤيدون:*

الأرجنتين، إريتريا، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بلجيكا، بنن، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تشيكيا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، فنلندا، فييت نام، كوبا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، الهند، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

*المعارضون:*

لا أحد.

*المتنعون:*

الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، باكستان، بنغلاديش، الجزائر، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، غامبيا، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، ماليزيا، المغرب، ملديف.

24- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/53/L.25/Rev.1](#) بأغلبية 28 صوتاً مقابل لا شيء، مع امتناع 19 عضواً عن التصويت.

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية (تابع) (A/HRC/53/L.3/Rev.1)، وA/HRC/53/L.12، وA/HRC/53/L.15، وA/HRC/53/L.19، وA/HRC/53/L.42، وA/HRC/53/L.45، وA/HRC/53/L.18 بالصيغة المنقحة شفويًا)

مشروع القرار A/HRC/53/L.3/Rev.1: زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري: إنهاء الزواج القسري ومنعه

25- السيد بيكرز (المراقب عن مملكة هولندا): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم الأرجنتين وأوروغواي وإيطاليا وبولندا وتايلند والجمهورية السود وسويسرا وسيراليون وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهندوراس ووفد بلده، وقال إن عدد الزيجات القسرية قد ازداد بنحو 7 ملايين في الفترة من 2016 إلى 2021. ففي تلك الفترة، كان شخصان أو ثلاثة يُكْرهون على الزواج كل دقيقة. وبنهاية عملية اعتماد مشروع القرار، سيكون 150 طفلاً آخر قد أُكْرهوا على الزواج.

26- ولمعالجة أسباب الزواج القسري، من الضروري أن تحمّل جميع الدول نفسها وبعضها البعض المسؤولية عن التزاماتها فيما يتعلق بالحق في التعليم، وهدف المساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وصون الحق في الصحة، بما في ذلك الحق في الصحة الجنسية والإنجابية. ويؤكد مشروع القرار من جديد الحق في دخول عقد الزواج بموافقة كاملة وحرّة ومستتيرة والحق في حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الجنسي. ولهذه الحقوق أهمية خاصة في سياق زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، وقد تم الاتفاق عليها منذ عام 1979 في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويهدف النص إلى الدفاع عن حقوق النساء والفتيات وحمايتهن من العنف الجنسي والاغتصاب وحمل المراهقات. وهو يتماشى بشكل وثيق مع مبادئ لجنة حقوق الطفل ويحمي حقوق الطفل. غير أنه أشار إلى أن بعض التعديلات المقترحة ستضر بحقوق الطفل.

27- السيد مورزينغر باغاني (المراقب عن أوروغواي): واصل عرض مشروع القرار، وقال إن هناك حالياً 650 مليوناً من النساء في العالم تم تزويجهن في سن الطفولة، وبالتالي سُلبن طفولتهن وخُرم من الحصول على مستقبل زاهر. وينبغي لجميع الدول الأعضاء الوفاء بالتزامها بإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري بحلول عام 2030.

28- وأوضح أن مقدمي مشروع القرار الرئيسيون تواصل على نطاق واسع مع جميع الوفود للتوصل إلى توافق في الآراء، من خلال مشاورات غير رسمية واجتماعات ثنائية متعددة، كما ناقوا النص لمراعاة شواغل الوفود. وأسفر ذلك عن نص متوازن بشكل جيد يتناول الحاجة الملحة إلى منع الزواج القسري - وهو شكل من أشكال العنف الجنسي والجنساني. وحظي بتأييد 71 من مقدمي مشروع القرار من جميع المجموعات الإقليمية. ولذلك فإن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين يأسفون لتقديم التعديلات المقترحة ولا يؤيدونها. ودعا أعضاء المجلس إلى التصويت ضدها.

29- الرئيس: أعلن أن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/53/L.46 قد سُجِب. ودعا ممثلة نيجيريا إلى تقديم التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/53/L.31.

30- السيدة أودواي (المراقبة عن نيجيريا): عرضت التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/53/L.31 باسم المملكة العربية السعودية ووفد بلدها، وقالت إن الهدف من التعديل المقترح هو إدراج الصيغة التي وافقت عليها الجمعية العامة فيما يخص المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وتنقيف الأطفال. وأفادت بأن التعديل سيُدْرَج عبارة "في ظل التوجيه الملائم من والديهم أو"

أوصيائهم القانونيين، ومع مراعاة مصالح الطفل الفضلى كشغل أساسي لهم"، بعد عبارة "على نحو يتوافق مع قدراتهم المتطورة"، في الفقرة 4(ب) من المشروع.

31- وقد استُمدت اللغة المقترحة من قرار الجمعية العامة 193/77 بشأن تكثيف الجهود لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها، الذي ذكره مقدمو مشروع القرار الرئيسيون كمصدر للفقرة 4(ب). ووردت أيضاً في قرار الجمعية العامة 202/77 بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. وعُمت الصياغة المتعلقة بتتقيف الأطفال فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية في جميع قرارات الجمعية العامة منذ عام 2017 المتعلقة بالفتيات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالأطفال، والزواج المبكر والقسري، والعنف ضد النساء والفتيات، والطفلة، وحقوق الطفل.

32- ورأت أن ما يؤسف له هو أن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين لم يستوعبوا مقترحات وفد بلدها واختاروا بدلاً من ذلك الخروج عن توافق الآراء القائم برفضهم إدراج اللغة المتفق عليها، على الرغم من الطلبات العديدة التي تدعوهم إلى ذلك. وسيضمن التعديل المقترح إشارة الفقرة إلى مصدرها بشكل ملائم. وتعكس اللغة التوافقية التي تستخدمها الجمعية العامة اعترافاً مشتركاً بأهمية حصول الأطفال على معلومات دقيقة ومناسبة لأعمارهم عن الصحة الجنسية والإنجابية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمسؤولية الرئيسية للوالدين والأوصياء القانونيين عن تنشئة الأطفال ونمائهم، ولا سيما فيما يتعلق بالتتقيف بشأن المسائل الحساسة جداً. ودعت جميع أعضاء المجلس إلى التمسك بالمعيار الدولي بالتصويت لصالح التعديل.

33- الرئيس: دعا ممثلة الاتحاد الروسي إلى تقديم التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.32](#).

34- السيدة سوكاتشيفا (المراقبة عن الاتحاد الروسي): قالت إن وفد بلدها يرى من المؤسف أن مشروع القرار منقل بالمصطلحات غير التوافقية والإشارات إلى مفاهيم تهدد حقوق الطفل. ومشروع القرار يساوي بين الأطفال والكبار في قدرتهم على المشاركة في جميع مجالات الحياة واتخاذ القرارات. ويقترح ضمان حق الأطفال في الاستقلالية الجسدية وحقهم في اتخاذ قرارات مستقلة فيما يتعلق بحياتهم الجنسية. ويستخدم أشكالاً قديمة وأخرى مخترعة حديثاً من مصطلح "نوع الجنس" المثير للجدل، بما في ذلك "مراع لنوع الجنس" و"متحيز جنسانياً"، ويتضمن عدداً من الإشارات إلى "العنف الجنساني". وإذا اعتمد المجلس مشروع القرار، فإن الاتحاد الروسي سينأى بنفسه عن جميع الفقرات التي تتضمن تلك المصطلحات.

35- ومقدمو التعديلات المقترحة على مشروع القرار جادون في ضمان حقوق الشابات والفتيات وتهيئة ظروف مؤاتية لنمائهن. ويعتقدون أن مشروع القرار ينبغي أن يستخدم لغة متفقا عليها وأن يشير فقط إلى الوثائق الناشئة عن الاتفاقات الحكومية الدولية. ومما يؤسف له أن مقدمي مشروع القرار تجاهلوا الطلب الذي قدمه عدد من الدول لتعديل فقرة الديباجة التي تشير إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين، والوثائق الختامية لمختلف المؤتمرات الاستعراضية، دون الإشارة إلى الجمعية العامة. ويقترح مشروع القرار إضفاء المشروعية على الوثائق التي تتضمن مفاهيم غامضة لم يُعترف بها على الصعيد الدولي. والقصد من التعديل المقترح هو معالجة هذه المشكلة. وإن لم يعتمده المجلس، فإن الوفد الروسي لن يعتبر مشروع القرار توافقياً ولن يؤيد اعتماده. ودعت جميع أعضاء المجلس إلى دعم التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.32](#).

36- الرئيس: دعا ممثل مصر إلى عرض التعديلات المقترحة الواردة في الوثيقتين [A/HRC/53/L.41](#) و [A/HRC/53/L.42](#).

37- السيد ربيع (المراقب عن مصر): قال إن واحدة من كل خمس فتيات في جميع أنحاء العالم تتزوج وهي لا تزال طفلة. وأعرب عن قلق وفد بلده لسماحه عبارات تأييد لتطبيع زواج الأطفال خلال

المفاوضات غير الرسمية. فوكالات الأمم المتحدة ومجتمع المانحين ما فتئا يدعوان إلى منع زواج الأطفال منذ عقود، ويجري تعديل القوانين الوطنية في جميع أنحاء العالم وفقاً لذلك. ومصّر فخورة بأن برلمانها يناقش حالياً قانوناً شاملاً بشأن منع زواج الأطفال. ومما يؤسف له أن مشروع القرار يعكس آراء أولئك الذين يتبنون وجهة نظر متساهلة بشأن زواج الأطفال. ويحتاج الأطفال، بسبب عدم نضجهم بدنياً وعقلياً، إلى ضمانات ورعاية خاصة، بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، ولا ينبغي أبدأ التسرع في تزويجهم. ولذلك اقترحت تعديلات على الفقرات التي تدعو بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى هذه الممارسة.

38- ومن المؤسف أن اللغة المستخدمة في مشروع القرار للإشارة إلى قانون الميراث تحرف عن اللغة التوافقية. ففي مختلف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تنص القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث على ترتيبات مالية تختلف عن تلك الموجودة في الغرب. وسيكون وفد بلده ممثلاً لو احترم المجلس هذه الاختلافات بتأييد التعديل المقترح.

39- وفيما يتعلق بالتعديل المقترح في الوثيقة [A/HRC/53/L.41](#)، قال إن مصر تعارض جميع أشكال العنف، سواء قبل الزواج أو أثناءه أو بعده. ومصطلح "عنف العشير" غريب على ثقافة مصر ونظامها القانوني وآليات جمع البيانات فيها. والقصد من التعديل المقترح هو معالجة الاختلافات في القوانين الوطنية وليس القصد منه التغاضي عن أي شكل من أشكال العنف. وإن لم تُعتمد التعديلات المقترحة، فإن مصر ستأى بنفسها عن جميع فقرات مشروع القرار المشار إليها في التعديلات.

40- الرئيس: دعا ممثل العراق إلى عرض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.45](#).

41- السيد هاشم مصطفى (المراقب عن العراق): تكلم باسم وفد بلده ووفد المملكة العربية السعودية، وقال إنه يشعر بالقلق لملاحظة أن مشروع القرار يتضمن لغة غير توافقية لا ترد في أي معاهدات دولية ملزمة قانوناً. والهدف من التعديل المقترح هو الاستعاضة عن تلك اللغة بمصطلحات تعزز الحماية من زواج الأطفال والزواج القسري. ولذلك اقترح الاستعاضة عن مصطلح "الحقوق الجنسية والإنجابية" بعبارة "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه"، الواردة في المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

42- وأوضح أن وفده يعارض مصطلح "الحقوق الإنجابية" لأنه لا يرد في أي معاهدة دولية ولأنه يمكن فهمه على أنه يشمل الحق في الإجهاض عند الطلب، وهو حق غير معترف به في القوانين الوطنية لعدد من البلدان. ويقترح التعديل أيضاً الاستعاضة عن مصطلح "الاستقلالية الجسدية" بمصطلح "الاستقلالية الشخصية" لأن المصطلح الأول لا يظهر في أي اتفاقية أو معاهدة دولية ملزمة. وعلاوة على ذلك، فإن مصطلح "الاستقلالية الشخصية" يشمل السلامة العقلية والبدنية للأطفال الذين يتعرضون للزواج المبكر والقسري. ودعا أعضاء المجلس إلى التصويت لصالح التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.45](#) من أجل ضمان احترام السياقات الوطنية والإقليمية والمعتقدات الدينية.

43- السيد فيليغاس (الأرجنتين): تكلم بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، وقال إنهم لا يقبلون أيًا من التعديلات المقترحة، التي تسعى إلى تقويض مضمون مشروع القرار وأهدافه. وطلب إجراء تصويت فردي على كل من التعديلات ودعا جميع أعضاء المجلس إلى التصويت ضدها.

44- الرئيس: أعلن انضمام 10 دول إلى مقدمي مشروع القرار. ودعا أعضاء المجلس إلى الإدلاء ببيانات عامة بشأن مشروع القرار وجميع التعديلات المقترحة.



البيانات العامة التي أدلى بها قبل التصويت

45- السيدة فوينتيس خوليو (شيلي): قالت إن وفد بلدها يرحب باقتراح مشروع القرار من قبل مجموعة من البلدان عبر الإقليمية. وإن تنوع مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، الذين يمثلون مناطق مختلفة من العالم، سيكفل أخذ جميع الأصوات داخل المجلس في الاعتبار. وإن مشروع القرار يشدد على أهمية الموافقة الكاملة والحرّة كشرط أساسي لدخول عقد الزواج. والزواج القسري لا يقوض استقلالية الضحايا وحقوقهم فحسب، بل يمهّد الطريق أيضاً لأشكال أخرى من سوء المعاملة، مثل العنف البدني والنفسي والاقتصادي والجنسي، التي يشملها أيضاً مشروع القرار.

46- ويتناول مشروع القرار وصمة العار التي تحيط بممارسة الجنس قبل الزواج، وهو عامل من عوامل الزواج القسري، ودور الرجال والفتيان في إنهاء كراهية النساء والتحيز الجنسي والتحرك نحو أشكال إيجابية من الذكورة. وقد اعتمدت شيلي مؤخراً سياسة خارجية نسائية تعكس الأهمية التي تعلقها على تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات بكل تنوعهن. ولذلك فإن وفدها يرحب بكون مشروع القرار يعزز حق جميع الأشخاص، بمن فيهم النساء والفتيات، في أن يقرروا ما إذا كانوا سيتزوجون ومن يتزوجون، وفي اتخاذ قرارات بشأن المسائل المتعلقة بحياتهم الجنسية، بما في ذلك صحتهم الجنسية والإنجابية. وسيكفل مشروع القرار الاحترام الكامل لكرامة جميع الأشخاص وسلامتهم واستقلاليتهم الجسدية. ولذلك فإنها تهيب بجميع أعضاء المجلس إلى دعم اعتماده.

47- السيدة ستاش (ألمانيا): قالت إن الزواج القسري، بما في ذلك زواج الأطفال، يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان ويؤثر أساساً على النساء والفتيات. وهو إهانة لمبادئ الكرامة والمساواة والاستقلالية سلبت عدداً لا يحصى من النساء والفتيات من طفولتهن وتعليمهن وأحلامهن. ومشروع القرار يشدد بحق على أهمية الفرص التعليمية والاقتصادية للفتيات والشابات. وهو نص متوازن يعكس المدخلات المقدمة من جميع الوفود. وبإدراج التتحيات الموضوعية، أبدى مقدمو مشروع القرار الرئيسيون استعدادهم لمواصلة العمل مع جميع الوفود حتى آخر لحظة ممكنة. والقرار خطوة نحو القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري بحلول عام 2030، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقالت إن وفد بلدها يؤيد اعتماد مشروع القرار وسيصوت ضد التعديلات المقترحة.

48- السيدة دانكان فيلالوبوس (كوستاريكا): قالت إن زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري انتهاك خطير لحقوق الإنسان وشكل من أشكال العنف الجنسي والجنساني يؤدي إلى أشكال أخرى من العنف، ولا سيما ضد النساء والفتيات. ومن الضروري اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء مسألة الزواج القسري، الذي يقوض كرامة الأشخاص، وينفي مفهوم الموافقة، وينطوي على استخدام الإكراه والعنف. وعند اتخاذ قرار الزواج من عدمه، يحق للبشر اتخاذ القرار بحرية، دون التعرض للإكراه أو التمييز أو العنف. والحقوق المتعلقة بالاستقلالية والكرامة والسلامة الجسدية هي حقوق أساسية من حقوق الإنسان وركائز للمساواة بين الجنسين. وسيلقي مشروع القرار مزيداً من الضوء على مشكلة الزواج القسري، التي تتجم عن التمييز الهيكلي، وعدم المساواة بين الجنسين، والقوالب النمطية الجنسانية، وكلها تؤثر تأثيراً سلبياً على تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان.

49- ويؤدي زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري إلى انخفاض المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ويعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات. وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات التسرب من المدارس، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، ويشكل عائقاً رئيسياً أمام تمكينهن اقتصادياً وحصولهن على فرص متكافئة. وقالت إن كوستاريكا تدعو بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إلى تكثيف جهودها لخفض معدلات زواج الأطفال، التي لم تتخف في المنطقة خلال السنوات الـ 25 الماضية. وحثت أعضاء المجلس على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء ورفض جميع التعديلات المقترحة.

50- السيد مايسورادزه (جورجيا): قال إن زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري ممارسة ضارة وانتهاك لحقوق الإنسان يؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. فكل ثلاث ثوان، يتم تزويج شخص في مكان ما في العالم، مما يجعل من المستحيل تحقيق الغاية 5-3 من أهداف التنمية المستدامة. وعندما تُناقش قضية زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، غالباً ما يتم التغاضي عن الزواج القسري، على الرغم من أن ما يقدر بنحو 22 مليون شخص، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، كانوا يعيشون زواجا قسرياً في كل يوم من أيام عام 2021.

51- وأعرب عن ترحيب وفده بتشديد مشروع القرار على ضمان موافقة طرفي الزواج موافقة كاملة وحرّة ومستتيرة عليه. وقال إن زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري ناجم عن مجموعة من العوامل المترابطة. وسيتطلب القضاء على هذه الممارسة اتباع نهج كلي شامل ومتعدد القطاعات في مجالات حقوق الإنسان والتعليم والتمكين الاقتصادي والصحة. ويعكس مشروع القرار الحاجة إلى هذا النهج. ولهذه الأسباب، يحث وفد بلده جميع أعضاء المجلس إلى تأييد اعتماده.

52- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المجلس ينبغي أن يشدد على ضرورة تمكين النساء والفتيات بكل تنوعهن بوصفهن يشكلن نسبة متزايدة من سكان العالم، وقائدات في مجتمعاتهن المحلية، وقوة جبارة للنهوض بالمساواة بين الجنسين. فالزواج القسري يجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للإيذاء، ويحد من إمكانية حصولهن على التعليم والرعاية الصحية، ويعرضهن بشكل متزايد لخطر الإصابة بالأمراض والوفيات المرتبطة بالحمل، ويمنعهن من تحقيق كامل إمكاناتهن، مما يؤدي إلى عواقب سلبية تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي حين أن جميع الزيجات القسرية بغضضة، فإن تلك التي تشمل أطفالاً بغضضة بشكل خاص. والفتيات في مرحلة النمو هن الأكثر تعرضاً لجميع الآثار السلبية للزواج القسري. وأفادت بأن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار بشدة وسيصوت ضد جميع التعديلات المقترحة. وحثت أعضاء المجلس الآخرين على أن يحذوا حذوها.

53- السيدة أوربوتيتي - برانكيفيشيني (ليتوانيا): قالت إن الدول تتحمل مسؤولية مشتركة عن وضع حد للممارسة الضارة المتمثلة في الزواج القسري، التي تشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان. فلا ينبغي لأي شخص أن يكرس حياته لشخص آخر ضد إرادته. ويتعرض الأطفال والمراهقون للخطر بوجه خاص عندما يجبرون على الزواج، لأن هذه الممارسة لها أثر سلبي على صحتهم ونمائهم ويمكن أن تؤدي إلى العنف الجنسي والجنساني أو غيره من أشكال العنف ضدهم. وأوضحت أن وفد بلدها يعتقد أن المبادئ التوجيهية العملية المنحى المتوخاة في مشروع القرار ستكون ذات قيمة خاصة لأن المفوضية وضعتها لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والقضاء عليه. واختتمت قائلة إن وفد بلدها يؤيد مشروع القرار بالصيغة التي عرضها المقدمون الرئيسيون ويرفض جميع التعديلات المقترحة.

54- السيد بونافونت (فرنسا): قال إن بلده، الذي يتبع سياسة خارجية نسوية، يود أن يشكر المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار على الطريقة الشاملة والشفافة التي أجروا بها المشاورات وعلى النص المتوازن الذي وضعوه والذي تضمن مجموعة من الآراء المختلفة. وأوضح أن مشروع القرار يتعلق بأحد أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي لا رجعة فيها، والتي تكون النساء والفتيات أغلب ضحاياها. والزواج القسري إنكار لحقوقهن الأساسية وتهديد لحياتهن وصحتهن ورفاههن ومستقبلهن. والنساء والفتيات اللاتي يجبرن على العيش مع زوج لم يخترنه يواجهن تمييزاً مدى الحياة ويتعرضن للعنف الجنسي والجسدي والمعنوي. وكثيراً ما يُجبرن على التخلي عن تعليمهن وتوضع أمامهن عوائق تحول دون ممارستهن لحقوقهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعلى مدى العقد المقبل، ستزوج أكثر من 100 مليون فتاة قبل بلوغهن سن الرشد،

ومن المتوقع أن تتفاقم ظاهرة زواج الأطفال بسبب العواقب الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن واجب المجلس أن يتصدى لهذه الانتهاكات الجسيمة وأن يضع حداً لها.

55- وقال إن مشروع القرار رسالة أمل موجهة إلى النساء والفتيات المعرضات لخطر الزواج القسري أو المبكر. وهو يعالج القوالب النمطية الجنسانية والقوانين والممارسات التمييزية، ولا سيما فيما يتعلق بالملكية والميراث، ويعترف بالاستقلالية الجسدية الكاملة. وأفاد بأن وفد بلده يؤيد اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء وسيصوت ضد جميع التعديلات المقترحة التي من شأنها، خلافاً لادعاءات مقدمها، أن تضعف انخراط المجلس في الموضوع وتعوق التقدم نحو حرية الاختيار والاستقلالية والأمن للنساء والفتيات.

56- السيدة منديز إسكوبار (المكسيك): قالت إنها تود أن تشكر مقدمي مشروع القرار الرئيسيين على إجراء مشاورات واسعة النطاق أدت إلى نص موضوعي ومتوازن يراعي اختلاف وجهات النظر. فالزواج المبكر والقسري انتهاك لحقوق الإنسان وممارسة ضارة لا تزال للأسف تخلف أثراً غير متناسب على النساء والفتيات. وثلاثا ضحايا الزواج القسري من النساء والفتيات.

57- وأفادت بأن المكسيك حظرت زواج الأطفال في آذار/مارس 2019، وسنت بعد ذلك تشريعاً لمعاقبة الأشخاص الذين يروجون لمثل هذه الزيجات. وقد استغرقت عملية الإصلاح عدة عقود وتطلبت من المشرعين التصدي للنماذج الثقافية والاجتماعية التي تكمن وراء هذه الظاهرة وزيادة الوعي في المجتمع بكيفية تقويض الزواج القسري لحقوق الإنسان والرفاه. ورأت أن على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لضمان تمكن جميع الأشخاص من التعبير عن موافقتهم الكاملة والحرّة والمستتيرة قبل عقد الزواج. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم تهيئة الظروف التي يمكن فيها للأشخاص أن يتزوجوا دون إكراه من أي نوع، بما في ذلك الضغوط الأسرية أو الثقافية أو الاقتصادية.

58- وقالت إن زواج الأطفال والزواج القسري يؤديان إلى حالات حمل غير مرغوب فيها وولادات مبكرة، مما يتسبب في وفيات الأمهات بمعدلات تزيد عن المتوسط. وعلاوة على ذلك، فإن الأشخاص الذين يُكرهون على الزواج أكثر عرضة للاستغلال الجنسي والعنف والسخرة، داخل المنزل وخارجه على حد سواء. والمكسيك تعتقد أنه يتعين بذل مزيد من الجهود للقضاء على هذه الظاهرة الضارة، التي تعوق التنمية وتمنع الناس من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وبتأييد مشروع القرار، ستظهر الدول إرادتها للمضي قدماً في هذا الاتجاه.

59- السيد تشن هونغتاو (الصين): قال إن الصين تعتقد أنه ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم بتعزيز التنمية المستدامة والتصدي للفقر وتعزيز تعليم النساء والفتيات من أجل منع الزواج المبكر والقسري والقضاء عليه. وإن وفد بلده شارك بنشاط في المشاورات المتعلقة بمشروع القرار ورحب بقبول مقدمي مشروع القرار التعديل الذي اقترحه الصين. وقد قدمت بلدان أخرى أيضاً تعديلات رغم أن النص في شكله الحالي يحتفظ ببعض الأحكام المثيرة للجدل بشأن مسائل مثل التربية الجنسية للأطفال، والصحة الجنسية والإنجابية، والعنف المنزلي. غير أن الصين، لكي تكون بناءة، ستتضمن إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

60- الرئيس: دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.31](#).

*البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت*

61- السيدة ميلاشيتش (الجبيل الأسود): قالت إن القرار المتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري، منذ أن اعتمده المجلس بتوافق الآراء لأول مرة، كان بمثابة أداة حاسمة لزيادة الوعي وتعبئة

العمل والدعوة لحقوق الأشخاص المعرضين للخطر. وللتعليم دور حيوي يؤديه في كسر حلقة زواج الأطفال، لأنه يزود الأطفال والشباب بالمعارف والمواقف والقيم التي تمكنهم من اتخاذ خيارات مستتيرة بشأن حياتهم، وحماية صحتهم ورفاههم وكرامتهم، وتطوير علاقات اجتماعية وجنسية قائمة على الاحترام.

62- ويتناول مشروع القرار مسألة الحصول على تعليم جيد، ويعترف أيضاً بدور الوالدين ومقدمي الرعاية في تلك العملية. ولا يمتلك الآباء والأوصياء الشرعيون عموماً معرفة محددة تتعلق بحقوق الإنسان والتنمية، أو الموافقة، أو المساواة بين الجنسين، أو الصحة الجنسية والإنجابية. ولذلك، فإنهم عندما يُعدون الأطفال للعالم، يجب أن يعملوا بالتعاون مع خبراء قادرين على دعمهم بمعلومات يفقر إليها الآباء أنفسهم أو لا يشعرون بالارتياح لمناقشتها في غالب الأحيان. وتظهر الأدلة أن مجموعات الدفاع عن الآباء التي تعمل بشكل وثيق مع مقدمي التنقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ممتدة للمعلومات القائمة على الأدلة التي تعد الشباب لعلاقات صحية في وقت لاحق من الحياة.

63- ولذلك فإن بلدها يعتقد أن الصياغة الحالية للفقرة 4(ب) أنسب من الصياغة المطروحة في التعديل المقترح. وعلاوة على ذلك، من المهم التنكير بأن الصياغة المعنية واردة أيضاً في قرار المجلس 5/47، الذي اعتمد دون تصويت في الدورة السابعة والأربعين وقدمته 97 دولة، بما في ذلك بعض مقدمي التعديل الحالي. واختتمت بالقول إن وفد بلدها سيصوت ضد التعديل المقترح، ودعت أعضاء المجلس الآخرين إلى أن يحذوا حذوه.

64- السيدة فوينتيس خوليو (شيلي): قالت إن وفد بلدها يرى أن التعديل لا يخدم أي غرض، لأن الصياغة الحالية تشير بالفعل إلى "شراكة كاملة" مع الوالدين والأوصياء القانونيين وغيرهم من المسؤولين عن تربية الأطفال. وبهذا المعنى، فإن توفير التوجيه المناسب في بيئة تعليمية لا يضر بقدرة الأسر على نقل القيم الثقافية أو الدينية الهامة إلى أطفالها. والغرض من مشروع القرار هو ضمان حصول الأطفال والمراهقين على معلومات كافية، من منظور حقوق الإنسان، تمكنهم من اتخاذ قرارات مستتيرة عندما يصبحون بالغين.

65- ومما يؤسف له أن الآباء والأوصياء هم الذين يديمون في غالب الأحيان زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري؛ ولذلك، يجب توخي الحذر الشديد مع أي لغة تشير إلى دورهم في تنقيف أطفالهم بشأن الحقوق والحريات الأساسية. ولهذا السبب، فإن اللغة الحالية أنسب من اللغة المقترحة في التعديل المقترح. وفي سياق الزواج المبكر والقسري، يعتبر التعليم أداة تساعد على معالجة السبب الكامن وراء عدم المساواة ومحركها؛ أي التمييز الجنساني. وستصوت شيلي ضد التعديل المقترح وتحت جميع أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوها.

66- وبناءً على طلب ممثل الأرجنتين، أُجري تصويت مسجل.

*المؤيدون:*

الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، باكستان، بنغلاديش، بنن، الجزائر، السودان، الصومال، غابون، غامبيا، فييت نام، قطر، ماليزيا، المغرب، الهند.

*المعارضون:*

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بلجيكا، تشيكا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

*المتنعون:*

إريتريا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، السنغال، الصين، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامبيون، كوت ديفوار، ملاوي، ملديف.

67- *وُرفُضَ التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/53/L.31 بأغلبية 21 صوتاً مقابل 15، وامتناع 10 أعضاء عن التصويت.*

68- *الرئيس: دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/53/L.32.*

*البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت*

69- *السيد مانلي (المملكة المتحدة):* قال إن هدف المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار كان هو التوصل إلى نص توافقي بشأن مسألة ذات أهمية بالغة للمجلس. ولذلك فإنه يأسف لقرار الوفد الروسي تقديم تعديلات ويرفض بشدة التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/53/L.32. فهو يرى أن تقدماً كبيراً قد أُحرز منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وأن المؤتمرات الاستعراضية اللاحقة كفلت إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وحماية إرادة النساء والفتيات واستقلالتهن وتمكينهن. ويسعى التعديل المقترح في رأيه إلى التراجع عن التزام المجلس بحقوق النساء والفتيات، ولا سيما بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية. فعلى مدى 10 سنوات، كان القرار المتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري يشير باستمرار ويتوافق الآراء إلى الوثائق الختامية لتلك المؤتمرات الاستعراضية، ومن شأن إدراج الوثائق الختامية الآن "بالصيغة التي اعتمدها الجمعية العامة" فقط أن يستبعد الاتفاقات وأطر العمل الإقليمية. وحث أعضاء المجلس على عدم التردد في التزامهم الأساسي بعدم إكراه أي امرأة أو فتاة على الزواج والتصويت ضد التعديل.

70- *السيدة برودسكا (التشيك):* قالت إن بلدها يؤيد مشروع القرار بصيغته الحالية ولا يمكنه قبول التعديل المقترح، الذي يهدف إلى تغيير لغة المجتمع الدولي التوافقية القائمة منذ عهد بعيد، والمستخدم على نطاق واسع في المجلس والجمعية العامة ومحافل الأمم المتحدة الأخرى. ففي قرارات عديدة، كرر المجلس التأكيد مراراً وتكراراً دعمه لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان ومنهاج عمل بيجين. وقد فعل رؤساء الدول والحكومات الشيء نفسه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها الجمعية العامة.

71- *وقد أُشير بحق إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية بشكل متسق وبدون تحفظ. وإذا أيدت الدول الآن التحفظ الوارد في التعديل المقترح، فإنها ستتجاهل الاتفاقات والأطر الحكومية الدولية الأساسية المبرمة على الصعيد الإقليمي بشأن الإجراءات الرامية إلى ضمان تمكين النساء والفتيات من التمتع بجميع حقوق الإنسان الخاصة بهن. وهذه الوثائق، التي تعكس مداورات الدول والتقدم المحرز في هذا السياق على مدى العقود الثلاثة الماضية، هي أدوات حاسمة لتحقيق خطة عام 2030. وستمثل الصيغة المقترحة في التعديل تراجعاً حقيقياً في تلك العملية. واختتمت بأن وفد بلدها سيصوت ضد التعديل المقترح وحثت جميع أعضاء المجلس على أن يحذوا حذوه.*

72- *وبناءً على طلب ممثل الأرجنتين، أُجري تصويت مسجل.*

*المؤيدون:*

إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، الجزائر، السودان، الصومال، فييت نام، قطر، المغرب، الهند.

*المعارضون:*

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بلجيكا، تشيكيا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

*الممتنعون:*

أوزبكستان، بنغلاديش، بنن، السنغال، الصين، غابون، غامبيا، فيرغيزستان، كازاخستان، الكامبيون، كوت ديفوار، ماليزيا، ملاوي، ملديف.

73- ورُفض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.32](#) بأغلبية 21 صوتاً مقابل 10 أصوات، وامتناع 14 عضواً عن التصويت.

74- الرئيس: دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.41](#).

*البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت*

75- السيد سكايني ريتشيارد (باراغواي): قال إن من المهم الإبقاء على الإشارة إلى عنف العشير كما هي في مشروع القرار. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يمثل عنف العشير مشكلة صحية عامة كبيرة وانتهاكاً لحقوق الإنسان. وهو أيضاً أحد أكثر أشكال العنف شيوعاً التي تعاني منها النساء، وهي حقيقة أصبحت واضحة خلال عمليات الإغلاق التي سببتها جائحة كوفيد-19. وأفاد بأن التقديرات العالمية تشير إلى أن حوالي امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء عانت من العنف البدني و/أو الجنسي على يد عشير. وعلى الصعيد العالمي، يرتكب العشاء الذكور 38 في المائة من جرائم القتل التي يكون ضحاياها من النساء. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة الزواج بالإكراه تجعل النساء والفتيات في هذه الزيجات معرضات للخطر بوجه خاص. ولهذه الأسباب، سيصوت وفد بلده ضد التعديل ويحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوه.

76- السيد مانلي (المملكة المتحدة): قال إن التعديل المقترح يتجاهل واقع العنف الذي تواجهه النساء والفتيات. وإن الأدلة تبين بوضوح أنه كلما زاد فارق السن بين الفتاة أو الشابة وزوجها، كلما زاد احتمال تعرضها لعنف العشير. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن واحدة من كل أربع فتيات مراهقات قد تعرضت بالفعل لهذا العنف. واستناداً إلى هذه الأدلة، من الحيوي كفالة أن مشروع القرار يتضمن إشارة صريحة إلى عنف العشير. فالنساء والفتيات في الزيجات القسرية معرضات بشكل متزايد لخطر عنف العشير، ولا سيما الاغتصاب والعنف الجنسي، بسبب الطبيعة القسرية للقران. ولذلك، فعلى الرغم من أن الدول قد يكون لها تعاريف قانونية مختلفة، فإن مصطلح "عنف العشير" قد اتفق عليه ويجري استخدامه في المجلس والجمعية العامة على حد سواء. وأعرب عن رغبته في الإهابة بالدول الأخرى إلى الانضمام إلى وفد بلده في التصويت ضد التعديل المقترح.

77- وبناءً على طلب ممثل الأرجنتين، أُجري تصويت مسجل.

*المؤيدون:*

إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، بنغلاديش، الجزائر، السودان، الصومال، فييت نام، قطر، ماليزيا، المغرب، ملديف، الهند.

## المعارضون:

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بلجيكا، تشيكيا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

## الممتنعون:

أوزبكستان، بنن، السنغال، الصين، غابون، غامبيا، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، ملاوي.

78- ورُفِّضَ التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.41](#) بأغلبية 21 صوتاً مقابل 13، وامتناع 11 عضواً عن التصويت.

79- الرئيس: دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.42](#).

## البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

80- السيد فيليغاس (الأرجنتين): أشار إلى التغييرات المقترحة إدخالها على الفقرة السابعة من الديباجة والفقرة 3(ج)، وقال إن اللغة المتعلقة بالسيطرة على النشاط الجنسي في هاتين الفقرتين، مع الاعتراف الصريح بأنها تنطبق على النساء والفتيات بصفة خاصة وعلى الجميع بوجه عام، قد اتفق عليها منذ أكثر من عقد من الزمان ومصدرها هو إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي اعتُمد قبل 30 عاماً تقريباً. وقد أُدرجت الفتيات صراحة في اللغة المتفق عليها في عدة قرارات سابقة للمجلس والجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

81- ومن الضروري لجميع الناس، ولكن خاصة للنساء والفتيات في سياق الزواج القسري، التمتع بحرية اتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهم وصحتهم وحياتهم، دون إكراه أو تمييز أو عنف. وتختلف الصعوبات والتحديات التي تواجهها الفتيات في هذا الصدد عن الصعوبات والتحديات التي تواجهها النساء وينبغي ذكرها على وجه التحديد في النص بأكمله. وإن كان للبالغين فقط الحق في أن يقولوا لا للجنس أو أن يتخذوا بحرية قرارات بشأن صحتهم، فإن الزواج القسري والعنف الجنسي والتمييز والعنف لن ينتهي أبداً، ولا سيما ضد الأطفال والمراهقين.

82- ومن شأن قبول التعديل المقترح أن يضعف بشدة اللغة المتفق عليها ويضع سابقة سلبية من شأنها أن تكون خطوة إلى الوراء مقارنة بالقرارات المتعلقة بالموضوع التي اعتُمدت في الدورات السابقة. لذلك، سيؤيد وفد بلده القرار ويدعو جميع أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوه.

83- السيد بيشلر (لكسمبرغ): قال إن سلسلة التغييرات في التعديل المقترح تتعارض مع اللغة المتفق عليها ومع الغرض ذاته من مشروع القرار قيد النظر. وفيما يتعلق بالتغييرات المقترحة إدخالها على الفقرة الثانية عشرة من الديباجة والفقرتين 5(أ) و7، فإن حذف الإشارات إلى حقوق الإنسان للنساء والفتيات في اختيار الزوج بحرية ودخول عقد الزواج بموافقتهم الحرة والكاملة والمستتيرة يغفل جوهر مشروع القرار، الذي يهدف إلى وضع حد لجميع الحالات التي تُكره فيها النساء أو الفتيات على الزواج. وتسهم السلطة القانونية للأوصياء في إعطاء موافقتهم على الزواج نيابة عن النساء والفتيات في إدامة الزواج القسري.

ولأكثر من ربع قرن، اعترفت الأمم المتحدة بوضوح بأن لجميع الأشخاص، بمن فيهم الفتيات، الحق في اختيار الزواج أو عدم الزواج، دون أي شكل من أشكال العنف أو الإكراه أو التمييز.

84- واقترح إضافة إشارة إلى الأزواج في "سن البلوغ" في الفقرة 7 يتعارض أيضاً مع اللغة المنقح عليها لأن هذا المصطلح لم يقترن قط بالحق في دخول عقد الزواج برضا حر وكامل. وقد أظهرت التجربة في مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم أن قصر الزواج على البالغين لا يؤدي إلى القضاء على ممارسة الزواج القسري. والاقترح الداعي إلى حذف الإشارة في الفقرة 5(أ) إلى المساواة في الحقوق لجميع النساء والفتيات فيما يتعلق باكتساب الممتلكات والميراث هو اقتراح تمييزي في جوهره ويتعارض مع الحق في المساواة في المعاملة أمام القانون ومبدأ عدم التمييز.

85- وقال إن وفد بلده يعارض بشدة أن يعكس المجلس مسار عقود من التقدم الاجتماعي والقانوني الذي أحرز في المحافل الدولية. ولذلك، سيصوت ضد التعديل المقترح.

86- وبناءً على طلب وفد الأرجنتين، أُجري تصويت مسجل.

#### المؤيدون:

الإمارات العربية المتحدة، باكستان، بنغلاديش، الجزائر، السودان، الصومال، غامبيا، قطر، المغرب، ملديف.

#### المعارضون:

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بلجيكا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تشيكيا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية

#### الممتنعون:

إريتريا، أوزبكستان، بنن، السنغال، الصين، غابون، فييت نام، فيرغيزستان، كازاخستان، الكامبيرون، كوت ديفوار، ماليزيا، ملاوي، الهند.

87- ورفض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.42](#) بأغلبية 22 صوتاً مقابل 10 أصوات، وامتناع 14 عضواً عن التصويت.

88- الرئيس: دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.45](#).

#### البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

89- السيد فيليغاس (الأرجنتين): قال إن التغييرات في التعديل المقترح، التي تهدف إلى تعديل أو حذف الصياغة التوافقية القائمة منذ عهد بعيد بشأن الحق في الصحة الجنسية والإنجابية، تتعارض مع أهداف النص قيد النظر. ويحظى الاعتراف بالحقوق الإنجابية بوصفها من حقوق الإنسان للنساء والفتيات بتوافق آراء عالمي قوي. وقد حظي بتأييد صريح قبل حوالي 30 عاماً في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأعيد تأكيده في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأعيد تأكيده أيضاً في العديد من الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك المجلس والجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مصطلح "الحق في



الصحة الجنسية والإنجابية" لغة متفق عليها في العديد من قرارات المجلس التي اعتمدت بتوافق الآراء في السنوات الأخيرة.

90- وتشمل الحقوق الإنجابية الحق في الحياة، والحق في الزواج وتأسيس أسرة، والحق في الخصوصية، والحق في أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، والحق في السلامة البدنية. وتشمل الحقوق الإنجابية بالضرورة أيضاً الحق في الصحة الجنسية والإنجابية.

91- وأخيراً، فإن الإضافة المقترحة لعبارة "على سبيل المثال لا الحصر" بعد عبارة "بما في ذلك" في الفقرتين 1 و6 زائدة عن الحاجة، لأن عبارة "بما في ذلك" تعني تحديداً أن القائمة ليست حصرية. وقال إن وفد بلده لا يرى أي مبرر لتعديل هاتين الفقرتين. ولذلك، سيصوت ضد التعديل المقترح ويدعو جميع الأعضاء إلى أن يحذوا حذوه.

92- السيدة كوبي (فنلندا): قالت إن الإحصاءات تبين أن الممارسات والقوى الضارة التي تدفع إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري لا تزال قائمة، وتخضع النساء والفتيات وتنتهك حقوقهن وكرامتهن. وعلى الصعيد العالمي، تعيش فتاة واحدة من كل خمس فتيات في إطار الزواج أو في إطار اتحاد غير رسمي قبل سن 18 عاماً. ويسعى التعديل المقترح إلى إضعاف عناصر مشروع القرار المتعلقة بالاستقلالية والسلامة الجسديتين. وقد قطع المجتمع الدولي التزامات باحترام سلامة النساء والفتيات واستقلاليتهم الجسدية في إعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والوثائق الختامية لمؤتمراتها الاستعراضية، والعديد من قرارات المجلس. ولم ترد قط عبارة "الاستقلالية الشخصية" في قرارات المجلس. وتتطوي عبارة "الاستقلالية الجسدية" على حماية قدرة الجميع على اتخاذ القرارات بشأن أجسادهم. وهي تتعلق بإمكانية اتخاذ خيارات مستنيرة لصحة الفرد ورفاهه؛ ولا يتعلق الأمر بفرض خيارات على الآخرين. ويتطلب تحقيق الاستقلالية الجسدية عملاً جماعياً: يجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف للتحرك من المعايير والممارسات الضارة التي تحرم الأفراد من الاستقلالية. والاستقلالية الجسدية تعني أيضاً التحرر من العنف والوصول إلى المعلومات والخدمات والرعاية. وهي أساس المساواة بين الجنسين، وهي، قبل كل شيء، حق أساسي للجميع. ولذلك، لا يمكن لوفد بلدها أن يؤيد التعديل المقترح.

93- وبناءً على طلب وفد الأرجنتين، أُجري تصويت مسجل.

*المؤيدون:*

الإمارات العربية المتحدة، باكستان، بنغلاديش، الجزائر، السنغال، السودان، الصومال، قطر، ماليزيا، المغرب، ملديف.

*المعارضون:*

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بلجيكا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تشيكيا، الجبل الأسود، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، شيلي، فرنسا، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيبال، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

*المتنعون:*

إريتريا، أوزبكستان، بنن، الصين، غابون، غامبيا، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامبيرون، كوت ديفوار، الهند.

94- ورُفِّضَ التعديل المقترح الوارد في الوثيقة [A/HRC/53/L.45](#) بأغلبية 23 صوتاً مقابل 11، وامتناع 12 عضواً عن التصويت.

95- الرئيس: دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار [A/HRC/53/L.3/Rev.1](#).

*البيانات التي أدلى بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت*

96- السيد شيخ (باكستان): قال إن زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري انتهاك واضح لحقوق الإنسان يؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. وإن تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات، فضلاً عن القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف والممارسات الضارة، لا يزال من أولويات باكستان. ولا تزال باكستان ملتزمة بضمان تمتع المرأة بحقوقها الأساسية دون أي تمييز والتصدي للتحديات الاجتماعية-الاقتصادية بطريقة مجدية. وهي تنفذ العديد من التدابير التشريعية والمؤسسية الرامية إلى تعزيز رفاه الأطفال ونمائهم، بما في ذلك حظر وتجريم الزواج دون السن القانونية والزواج القسري.

97- وقال إن وفد بلده قدم، طوال عملية التفاوض، عدة توصيات تهدف إلى تبسيط نص مشروع القرار. وإن هذه التوصيات ركزت على احترام مختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية. غير أن النص لا يزال يتضمن عدداً من المفاهيم التي يرى وفد بلده أنها تتطلب مزيداً من المشاورات. وهدف وفد بلده هو ضمان أن يراعي النص الذي سيعتمد الخصائص الاجتماعية والثقافية وأن يظل وثيقة مناسبة للجميع. وأعرب عن تقدير وفد بلده لأخذ بعض شواغله في الاعتبار، ولكنه يأسف لعدم إدراج شواغل أخرى في النص. وفي ضوء الإطار القانوني الوطني لبلده، فإن وفد بلده ينأى بنفسه عن الفقرات السابعة والسابعة عشرة والثامنة عشرة من الديباجة والفقرات 1 و3 (ج) و(د) و6 و7 من النص. ولكن، نظراً لأهمية مشروع القرار، فإن وفد بلده سينضم إلى توافق الآراء.

98- السيد جعكيك (المغرب): قال إن من المفيد تكرار أن زواج الأطفال يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. وله انعكاسات سلبية على صحة الأفراد، ولا سيما النساء والفتيات، وعلى الهيكل الاجتماعي بشكل عام. وإن مكافحة زواج الأطفال والزواج القسري تمثل أولوية عليا بالنسبة للمغرب، حسبما تبين على مر السنين من اعتماد التشريعات الوطنية، والتصديق على الاتفاقيات الدولية، وتنفيذ السياسات العامة الرامية إلى القضاء على هذه الممارسات الضارة. ولذلك فإن وفد بلده يؤيد مشروع القرار ويفسر أحكامه وفقاً للقوانين الوطنية للبلد والالتزامات الدولية التي أخذها على عاتقه.

99- واعتمد مشروع القرار [A/HRC/53/L.3/Rev.1](#).

*مشروع القرار A/53/L.18 بصيغته المنقحة شفويًا: حقوق الإنسان للمهاجرين: منع انتهاكات حقوق الإنسان أثناء العبور والمساءلة عنها*

100- السيدة منديز إسكوبار (المكسيك): عرضت مشروع القرار، وقالت إن الهجرة ظاهرة معقدة، ولن يتحرك المجتمع الدولي نحو الهجرة الآمنة والمنظمة والإنسانية والنظامية إلا من خلال تعددية الأطراف والتعاون الدولي. وإن مشروع القرار يركز على حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في حالات المرور العابر، مع التشديد على المنع والمساءلة. ولا يزال المهاجرون يستخدمون طرق هجرة غير مستقرة وغير آمنة، حيث يواجهون المخاطر وانتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم. ويؤكد مشروع القرار من جديد أن جميع المهاجرين هم من أصحاب حقوق الإنسان، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين. وأعربت عن بالغ قلقها إزاء انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على طول ممرات الهجرة والحدود الدولية، التي كثيراً ما تسفر عن وفيات وحالات اختفاء وعنف وتمييز ضد المهاجرين. وأوضحت أن مشروع القرار يدعو جميع الدول إلى

تعزيز الاستجابة للهجرة على أساس حقوق الإنسان. ويطلب أيضاً إلى المفوضية أن تنظم حلقة نقاش فيما بين الدورات بشأن سبل منع انتهاكات حقوق المهاجرين العابرين والتصدي لها.

101- الرئيس: قال إن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/53/L.36 قد سُحِب. وانضمت 10 دول إلى مقدمي مشروع القرار.

*البيانات العامة التي أدلى بها قبل اتخاذ القرار*

102- السيدة أوربوتيتي - برانكفيشيني (ليتوانيا): قالت إن حكومة بلدها لا تزال مقتنعة بأن الهجرة الإنسانية والمنظمة هي السبيل الفعال الوحيد لضمان حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. وقد أظهرت تجربة بلدها الحاجة إلى التمييز بوضوح بين الهجرة النظامية والهجرة غير النظامية والهجرة المستخدمة كأداة. وأعربت عن قلق ليتوانيا إزاء الزيادة الحادة في الهجرة غير النظامية والمستخدمة كأداة، والمخاطر الكامنة فيها. وقالت إن ليتوانيا تأسف للعدد الكبير من المجرمين ومهربي المهاجرين والمتاجرين بالبشر الذين يسيئون معاملة الأشخاص المتقنين، وتدين استخدام المهاجرين كأدوات لممارسة الضغط السياسي.

103- وبما أن هذه الممارسات آخذة في الازدياد وتؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، سيكون من المفيد إدراج إشارة إليها في القرارات المقبلة بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين. وأكدت أن ليتوانيا لا تزال ملتزمة بالعمل مع جميع أصحاب المصلحة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ضد المهاجرين العابرين. وستواصل تشجيع الهجرة القانونية، ومكافحة المهربيين والمتاجرين، وتوفير الحماية للمحتاجين، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة، والحد من الهجرة غير النظامية.

104- السيدة تايلور (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن هدف مشروع القرار أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما أن عدد المهاجرين الدوليين قد ازداد على مدى العقود الخمسة الماضية، ليصل إلى أكثر من 280 مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم. وإن مشروع القرار يهدف بحق إلى تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين دون تمييز. وإن الولايات المتحدة ترحب بالمنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة وتتطلع إلى العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين للنهوض بإدارة الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والإنسانية التي تحترم حقوق الإنسان للمهاجرين وفقاً للرؤية الواردة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وأوضحت أن حكومة بلدها توسع نطاق الحصول على الحماية وغير ذلك من المسارات المشروعة إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك من خلال إعادة توطين اللاجئين، ولم شمل الأسر، وبرامج العمل التي تسمح للمهاجرين المؤهلين بتقديم طلبات للدخول دون القيام برحلة خطيرة إلى حدود الولايات المتحدة. ويحث وفد بلدها جميع الآخرين على تأييد مشروع القرار.

105- واعتمد مشروع القرار A/HRC/53/L.18 بصيغته المنقحة شفويًا.

ورُفِعَت الجلسة على الساعة 17/20.